

على قول من يقول بانه فرض في الاستيعاب فرض وهو رواية عن ابي جعفر
 وفي رواية اخرى من توسع على الاكثر يجوز عليه الفتاوى وذكر في منزلة المعصية
 ان مسح على النصف او دونه لا يجوز كذا في النهاية وذكر في شرح الطحاوي
 والتحريم وشبهه تارة الشريعة ان المسح على الجباير ليس فرض عند الامم وان
 بقية بل هو من قبيل الخيط انة واجب سنة ويجوز الصلوة بدونها خلافا لما
 وذكر تارة الشريعة في شدة ان الجباير التي ترتبط على الجرح في جيرة وهي العبد
 التي يفتقر لها العظام وحاصل المسئلة انة اذا لم يقف العسل بالمال او يتبع
 من الماد والمطارة والبارد لا يجوز ترك العسل وان اقره العسل ولا يقف
 المسح على بالمال ولا محالة وان اقره المسح على بالمال وعلى الجيرة ايضا لا يسح على
 ولا على الجيرة وان اقره المسح على بالمال ولا يقف المسح على الجيرة بغيره والمسح
 الجيرة عند الماكذونا وكذلك ذكر في المسح على الجيرة من اطمس ولم يذكر قول
 الى صفة العسل ان المسح على الجيرة ليس فرض عند الامم كما ذكرنا في كذا ذكر
 في تأخر العزيمة في شرحه حنف اذا مسح على العصاة توفى الجراثة سقطت العصاة
 من غير به فبذلك عصاة اخرى فالصحة ان يعيد المسح وان لم يبرح جازد يعك
 الماد الى الموضوع الذي يستوي العصاة وبين العصاة فرض وكذا سقطت
 المنصرفة عليه الفتوى وذكر في حنف ذي الفتوى ان من انقصر وجب
 بيه ليس على جميع العصاة مع فرضها ان مرة صلا ويصل الباق كذا ذكر
 في تحفة الارشاد لصاحب النهاية في كذا في الفتاوى والفتوى والمرأة في المسح
 كما اصل **فصل في** في الصوم الصوم في اللثة فهو الامسك المطلق
 في الشرح

وفي الشئ هو الامسك عن الاكل والشرب والجماع منها راع البيت بشرط
 النقاة عن الطيب والنكاس والنجاسة وشروط وجوب السلام والعقل
 والبلوغ وشروط وجوب الاداء الصبر والفاقاة وشروط صحة الاداء البنية
 وذكر في الفتاوى النظرية الصوم من زمان مستيقن بتعيين الفرض كصوم
 رمضان او بتعيين العبد كصوم النذور في يوم بعينه فالصومان يجوزان
 بالنية قبل انقضاء النهار والعرض الثاني ما لا يتيقن كقضاء رمضان
 والكفارات والنذور لا بعينه وانه لا يجوز التايبين بالنية ويجوز ايضا بنية
 معاذرة لطلب الجوز اذ قال نويت ان اصوم هذا الشهر انة سحتم
 شمس الائمة لطلب الجوز انة قبل ان يمشي رجل لم يبيح له رمضان كله باصوم
 ولا نظرا فعليه قضاءه طوئوي قبل ذوق الثمر ان يصوم هذا الشهر كذا
 في خلاصة الفتاوى حنف يجوز بنية باليقين في كل صوم وبالتمتع قبل النذر ان
 البنية بعد النذر لا يقف في الجباير العفيفين في وقت النذر وهو الصحيح
 لانه شرطه ان وجود البنية في اكثر اليوم ليصوم مقام الكل واذا نوى وقت
 الزوال لم يوجد بل المنع لان ساعة الزوال نصف الثمارة وهو من طهره
 الزوالا ووقت اداء الصوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس بصفة وقت الصلوة
 الكبرى ورشحة البنية قبلها يتحقق بالاكثرة وذكر صاحب النهاية فيم الذين التزموا
 الجوز في كتابه زاد الا انه ان ذوق قال اذا كان صحيحا ميتها فاسك وهو مسلم
 وان لم يمتو كذا في الفتاوى انك تارة وذكر زاد الا انه ان صوم بنية الشهر يتاوى
 بنية واحدة عند ذوق كما ذيل عليه مالك وهو هكذا اورده ابو ذوق في شرحه كذا

97
 في قوله من يقول بانه فرض في الاستيعاب فرض وهو رواية عن ابي جعفر
 وفي رواية اخرى من توسع على الاكثر يجوز عليه الفتاوى وذكر في منزلة المعصية
 ان مسح على النصف او دونه لا يجوز كذا في النهاية وذكر في شرح الطحاوي
 والتحريم وشبهه تارة الشريعة ان المسح على الجباير ليس فرض عند الامم وان
 بقية بل هو من قبيل الخيط انة واجب سنة ويجوز الصلوة بدونها خلافا لما
 وذكر تارة الشريعة في شدة ان الجباير التي ترتبط على الجرح في جيرة وهي العبد
 التي يفتقر لها العظام وحاصل المسئلة انة اذا لم يقف العسل بالمال او يتبع
 من الماد والمطارة والبارد لا يجوز ترك العسل وان اقره العسل ولا يقف
 المسح على بالمال ولا محالة وان اقره المسح على بالمال وعلى الجيرة ايضا لا يسح على
 ولا على الجيرة وان اقره المسح على بالمال ولا يقف المسح على الجيرة بغيره والمسح
 الجيرة عند الماكذونا وكذلك ذكر في المسح على الجيرة من اطمس ولم يذكر قول
 الى صفة العسل ان المسح على الجيرة ليس فرض عند الامم كما ذكرنا في كذا ذكر
 في تأخر العزيمة في شرحه حنف اذا مسح على العصاة توفى الجراثة سقطت العصاة
 من غير به فبذلك عصاة اخرى فالصحة ان يعيد المسح وان لم يبرح جازد يعك
 الماد الى الموضوع الذي يستوي العصاة وبين العصاة فرض وكذا سقطت
 المنصرفة عليه الفتوى وذكر في حنف ذي الفتوى ان من انقصر وجب
 بيه ليس على جميع العصاة مع فرضها ان مرة صلا ويصل الباق كذا ذكر
 في تحفة الارشاد لصاحب النهاية في كذا في الفتاوى والفتوى والمرأة في المسح
 كما اصل **فصل في** في الصوم الصوم في اللثة فهو الامسك المطلق
 في الشرح